الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

11 **جماد أول** 1440 –17 **يناير** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

المسؤولية بدءاً وانتهاءً لمن وُكِلت إليه !!

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
http://www.al-jazirah.com/2019/20190117/ln22.htm

جميع الوزارات، والمؤسسات، والهيئات في المجتمع، وجميع القطاعات التي تضخ أعمالها، وتُخرج منجزاتها تصب في مصلحة تبادلية بينها، وبين أفراد المجتمع ..
بعضها يضطلع بمهام داخلية، وبعضها بمهام تربط الداخل الوطني، مع الخارج الإقليمي، والدولي، وتفعل في تحريك عجلة التبادل، والاندماج الكوني كوزارتي الخارجية، والداخلية، والهيئات التي ترتبط بمعاهدات، ووثائق كهيئات حقوق الإنسان ..
هذه الجهات منذ تتقلّد عناصرها البشرية مسؤولياتها، فإن نتائجها ثمار مسؤوليتها ..
لذا تسعى جميعها بعد صدور بنود الرؤية 2030 إلى تفاعل جاد، ودأب نشاط، وسرعة حركة، وعصف أفكار، وتقليب ملفات، وإضافة خطط، وتحديث منهجية، وتكثيف جهود، وتنافسية في الأداء، وحرص على التغيير الفاعل، المثمر ..
فالكل مسؤول، وفي مواجهة جادة، وحادة عند القصور مع رأس الهرم، حيث أسند إليها قيادة المؤسسة، وقنن لها الوقت للإنجاز، والحد للإجادة أو المحاسبة ..
لذا فكل قصور منوط بقائدها وفريقه، وعناصر العمل في سجل قوائمها ..
من يصيب وينتج فتلك مثوبة، ومن يصيب ويخطئ فهناك تنبيه، فإجراء ..
الضوابط مقننة وواضحة، والمسؤولية لا مناص من حصادها ..
لذا جاءت محاور التغيير نحو الأفضل، ببنودها المعلنة في كل وسيلة بين أيدي الصغير في المجتمع، والكبير، الرجل والمرأة، بمن فيهم من النشء المتطلع، والشباب المتفاعل ..
فحركة الإصلاح جعلت مجتمعنا كالبوتقة تفاعل حماس الجميع، وعزيمة الكل، ورأينا إنه لكي يؤثّر، ويُنتج التعليم كان لا بد من إصلاح مؤسساته وفق المسارات التي تحقق له منجزات ملموسة ..
وإنه لكي يؤثّر الإعلام، ويمتد، ويغطي، ويبلغ، ويتفاعل فعليه أن ينهض بأفكاره، وآلياته، وأقنيته، وتقانته، ومضامينه، وعناصره ..
وعلى هذا النهج شدت حبال بكرات ساقيتها بقية الوزارات، والمؤسسات، والهيئات، ومشهد المزيد المبتكر، والجديد الفاعل المحفز، والمرضي، والمطمئن، للحق الفردي، والعدالة الاجتماعية، والتنافسية المتاحة للجميع سواء فيما تم على مستوى وزارات العدل، ومرافقها، والأحوال المدنية، ومنصاتها، والعمل، والعمال، وتنمية المجتمع وبرامجها، والإسكان، والسباحة، والترفيه، ونحوها ..
كل هذا أفسح لعطاء فرص، وتمكين جهود، وتحفيز عزائم، وإفساح فضاءات على الأرض لتحط فيها أجنحةُ أحلام كانت تحوم في فضاءات الصدور ..
ولعل من ضمن هذه القطاعات «هيئة حقوق الإنسان السعودية»، و»الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» اللتين نتطلع إليهما لأن يكون لهما دور فاعل في الحضور المثمر عند حدوث الحالات الفردية التي يتعيّن أن لا تتسع دائرتها عن حدودها، فكل المجتمعات البشرية كما قلت سابقاً فيها من الأخطاء الفردية، والمشكلات الأسرية، ما تشهد به ليس محاكمهم، ودوائرهم الأمنية، والعدلية، بل أفلامهم السينمائية، ووسائلهم المنتشرة في الفضاء الإلكتروني، ولا يتصدى لها مجتمع دولي، ولا تتبناها حكومة في دولة قصية عن موطنها ..
ثم إنها تبقى في نطاق دوائر الخدمة الاجتماعية، والأسرية، والمصحات النفسية، في وطنها، بل في مدينتها، أو ضواحيها، وما بلغ سمع أعنان الأرض أن هناك دولة، أو أفراداً، أو هيئة حقوق الإنسان الدولية بأنهم أناطوا أية حالة فردية حدثت لمواطن في دولة ما غربية، أو شرقية إلى حاكمها، ولا إلى حكومته واتهامهم بالتقصير في حقها، ظلما، وبهتانا ..

حقوق الإنسان في الصحافة

ولأننا قد ابتلينا بالحقدة، المغرضين، ومن لا تغمض عيناه عنا من الطامعين المتربصين، الذين ينتهزون ضَعف، وجهل، وخصوصية أية حالة فردية ليصنعوا منها حكاية طويلة ربما تفوق في عدد لياليها حكاية «شهرزاد في ألف ليلة وليلة «مع اختلافها، فإن التطلع إليهما لأن يكون لها الدور الفاعل في هذه الحالات بدءاً، وانتهاءً ..

حقوق الإنسان: بيوت خبرة لتعريف النساء بحقوقهن الشاملة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609779

سعيدالزهراني - الطائف

قررت هيئة حقوق الإنسان الاستعانة بالشركات والمؤسسات المتخصصة وبيوت الخبرة في مجال الإنتاج المرئي والمسموع إعداد وتنفيذ الحملة الإعلامية للتوعية بحقوق المرأة، وفقا لجميع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة وتوضيح البنود التي تحفظت عليها المملكة في تلك الاتفاقيات وطبيعة التزام بهذه الاتفاقيات. يأتي ذلك في إطار الجهود المبذولة التي تقوم بها حقوق الإنسان في هذا المجال، واشترطت الهيئة على بيوت الخبرة المتخصصة التي ترغب التقدم لتنفيذ هذا المشروع أن لا تقل خبرة مقدم العطاء عن عشر سنوات في مجال الإنتاج الإعلامي المرئي والمسموع، وأن يكون قد نفذ أعمالا سابقة لجهات حكومية بما لا يقل عن خمسة مشروعات إعلامية مختلفة وأن لا يقل رصيد الأعمال السابقة بشكل عام لمقدم العطاء عن 40 عملا إعلاميا متنوعا.

أبرز الترتيبات التي اتخذت لصالح المرأة في السنوات الأخيرة

عدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها، ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب.

قيام الجهات الحكومية باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسهيل توفير وسائل النقل المناسبة لمنسوبات الجهة من النساء، وذلك حسب الإمكانات المتاحة، مع التأكيد على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإلزام أصحاب العمل بتوفير وسائل النقل للعاملات من النساء وفقاً لما تقضي به أحكام نظام العمل.

دعم هيئة حقوق الإنسان -بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية- لوضع ما يلزم من برامج للتعريف بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة، وذلك من خلال وضع خطة شاملة للتوعية بحقوق المرأة من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتدريبية، وأن يشمل ذلك البنود التي تحفظت عليها في تلك الاتفاقيات، وطبيعة التزامات المملكة بهذه الاتفاقيات.

التأكيد على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمرأة بنشر التعليمات والإجراءات المعمول بها، الخاصة بتلك الخدمات في مواقعها الرسمية.

قيام الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة الأنشطة الاقتصادية استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك الأنشطة التي تمنحها تلك الجهات وإصدارها.

البدء في إنشاء وحدات وأقسام نسائية في جميع الجهات التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة.

قيام الجهات المختصة ذات العلاقة بتخصيص أراض أو مناطق داخل حدود المدن وتهيئتها لإقامة مشروعات صناعية تعمل فيها نساء.

قيام مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية بتشكيل لجنة نسائية من ذوات الخبرة والكفاءة.

السماح للمرأة بقيادة السيارة واعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية -بما فيها إصدار رخص القيادة- على الذكور والإناث على حد سواء.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

اشترط موافقة المحكمة على من هم بين 15 و18 سنة

«الشورى» ينتصر لـ«الأطفال» بمنع تزويج من هم دون 15 عاماً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618063

الرياض – نجود سجدي | منذ 13 ساعة في 16 يناير 2019 - اخر تحديث في 9 يناير 2019 / 19:16

اشتعل مجلس الشورى اليوم (الأربعاء)، تصفيقاً بعد موافقة غالبية أعضاءه على الضوابط المنظمة لزواج القاصرين، بعدما أخضعوا هذا الملف لدراسة مستفيضة في المجلس وسط جدل مجتمعي، وتمنع الضوابط عقد الزواج لمن لم يُتم 15 عاماً من الجنسين، وتضمنت الضوابط أيضاً قَصر عقد النكاح لمن هو دون 18 عاماً من الذكور والإناث على المحكمة المختصة.

وصوت المجلس على توصيتين، نصّت الأولى على قصر عقد النكاح لما دون 18 سنة، ذكراً كان أم أنثى، على المحكمة المختصّة، أو مَن يقوم مقامها وفق الضوابط المرفقة، وأيدها 103 أعضاء، وعارضها 18. وتضمنت التوصية الثانية منع عقد النكاح لمَن يُتم 15 عاماً، وأيدها 79 فيما رفضها 45 عضواً.

وقال رئيس اللجنة الإسلامية الدكتور علي الشهراني لـ«الحياة»: «هذا الموضوع أخذ حقه من الدراسة المستفيضة داخل اللجنة، وتحت قبة المجلس، وكان الزملاء في اللجنة والمجلس طيلة مدة دراسة الموضوع حريصين على تحقيق مصلحة الشاب والفتاة، ومنع أي ضرر قد يحصل جراء التصرفات الخاطئة من بعض ضعاف النفوس، ومنع أي استغلال لهذا الزواج.»

واكد الشهراني أن جميع الأعضاء اتفقوا على وضع ضوابط لزواج من هم دون سن 18، «وهذه الضوابط تكفل حال تطبيقها منع أية تجاوزات أو استغلال. وقد تحقق هذا في قرارات المجلس التي خرج بها هذا اليوم.»

بدوره، قال الدكتور عيسى الغيث (أحد مقدمي التوصية) لـ«الحياة»: «استطال هذا الموضوع، ولكنه انتهى اليوم بانتصار كبير، إذ قرر المجلس توصيتين ترفع للمقام السامي، وهذه التوصية تحمي من هم بين 15 و18 عاماً، بأن يكون المنع من التزويج مقيداً بهذه الشروط التي تضبطه، وبهذا حققنا مكسبان مهمان وتاريخيان؛ الأول إنهاء تزويج الأطفال دون 15 عاماً تماماً في المستقبل، والثاني إنهاء تزويج ما بين 15 و18 من طريق المأذون، وربطه في القاضي، لضمان استيفاء الشروط الحامية لهما من الجنسين، وفي هذا مصلحة دينية ودنيوية للوطن والمواطنين.»

وأضاف الغيث: «نتطلع في مرحلة لاحقة لرفع سقف المنع المطلق إلى 18 عاماً، أسوة بما حسمناه اليوم لمن هم دون 15 من الجنسين»، متابعاً بالقول: «أسدلنا اليوم الستار على مرحلة يتم فيها تزويج أطفال دون 15 عاماً ومن دون حتى موافقة القضاء، أما اليوم وبعد الاعتماد السامي لهذه التوصية؛ سيكون ممنوعاً على جميع السلطات والناس عقد أي زواج دون 15 عاماً مطلقاً، ومن يخالف ذلك سينال عقابه.»

وجاءت المطالبة عبر توصية قدمها أربع عضوات في المجلس: لطيفة الشعلان، وموضي الخلف، ونورة المساعد، وفوزية أباالخيل؛ إلى جانب العضو عيسى الغيث.

وتضمنت التوصية: «أن يكون عقد النكاح للفتيات دون سن 18 عاماً وفق أربع ضوابط، هي: موافقة الفتاة والأم، والحصول على تقرير طبي من لجنة مختصة يؤكد أهلية الفتاة الجسدية والنفسية والاجتماعية للزواج، وألا يكون عمر الزوج أكثر من ضعف عمر الفتاة، وأن يكون عقد النكاح من طريق القاضي المختص بمثل هذه الأنكحة المشروطة.»

ورأى الأعضاء أن تزويج الفتيات القاصرات «مخالف للاتفاقات التي وقعت عليها السعودية، ومنها تصديقها على اتفاق حقوق الطفل الصادرة عام 1988»، موضحين في توصيتهم أن «الدراسات أثبتت أن الزواج المبكر له مضاعفات جسدية سلبية على صحة الفتيات، مثل ازدياد معدلات الإجهاض، والولادات الباكرة، وارتفاع نسبة وفيات المواليد»، لافتين إلى

أن زواج القاصرات «يرتبط في ارتفاع المعاناة لاحقاً من الاضطرابات النفسية، مثل: القلق، والاكتئاب، والمخاوف الاجتماعية، ومشكلات التوافق الجنسي.«

شورى يستغرب حصول مطارات سعودية على مراكز متقدمة في الانضباط

وجه أعضاء في مجلس الشورى انتقادات لشركات الطيران، لعدم انضباطها في مواعيد رحلاتها ورفعها الاسعار في مقابل الخدمات، ما استدعى تدخل رئيس المجلس الدكتور عبدالله ال شيخ، وتذكيرهم بمناقشة صلب الموضوع: التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني.

وقال الدكتور سلطان آل فارح في مداخلته: «إن الهئية تعتبر حالياً أضعف من بعض شركات الطيران، لأن المواطن يتوجه إلى الهئيه للشكوى، ولكنها لا تستطيع إنصافه أو إعادة حقه»، وتسأل: «لماذا تسمح الهئية لبعض شركات الطيران بالتعديل المستمر في نظام التذاكر من دون أخذ رأي العملاء، بينما في الطرف الآخر تقصر في إعطاء العميل حقه في حال تأخرت الرحلات.«

وطالب آل فارح بتوضيح حول ما يتردد من أن بعض المطارات أخذت مراكز متقدمه في انضباط مواعيد الرحلات، وقال: «هذا شيء يدعو إلى الريبة، لأن هذا المطار لا يمكن أن يمر يوم من دون تأخر رحلات فيه.«

وتعجب أيضاً من تعامل بعض شركات الطيران في حال تأخرت الرحلات مع العملاء من خلال الزامهم الانتظار ست ساعات أو أكثر في مكان تنعدم فيه الخدمات، وأضاف أن «بعض شركات الطيران يختلف تعامل موظفيها في السماء عن الأرض، وبعض الشركات المستأجرة أكثر انضباطاً في المواعيد من غيرها.«

بدوره، طالب الدكتور اياس الهاجري، هيئة الطيران المدني بتوضيح أسباب التاخير في فصل الجانب التشريعي عن التظيمي، وأشار إلى صدور مرسوم ملكي منذ حوالى سنتين، يقضي بفصل الجانب التشريعي عن التنظيمي، وكان من المقرر تنفيذ الفصل بشكل كامل قبل منتصف عام 2018.

وأضاف الهاجري: «على رغم زيادة الحركة الجوية في مطارات المملكة الدولية والداخلية، إلا أن الحركة في أجواء المملكة انخفضت 20 في المئة مقارنة في العام السابق». وذكر أن الهيئة في عام 2016 عدلت رسوم الطيران العابرة للأجواء المحلية، «فهل هذا التعديل في الرسوم له دور في انخفاض الحركة الجوية؟ وما الإيجابيات والسلبيات للتغيير على حجم الحركة؟«

من جهته، طالب الدكتور منصور الكريديس بتطبيق الاتفاقات الثنائية بين المملكة ودول أخرى، متعلقة في حقوق استغلال المطارات، والتاكد من أن شركات النقل الجوي العام والخاص استوفت حصصها بحسب ما نصت عليه هذه الاتفاقات، مطالباً الهيئة بتزويد المجلس بواقع هذه الاتفاقات، وهل خدمت مصالح المملكة الاقتصادية، ومصالح شركات النقل العام أو الخاص.

وذكر الكريديس أن من ضمن الاضرار الاقتصادية «عدم استغلال المملكة حصتها في مطارات الدول الأخرى، وأيضاً زيادة توطين الوظائف الوطنية عند استغلال المملكة كامل حصتها من هذه الاتفاقات.«

أعضاء: لائحة الأحداث تخالف النظام وبحاجة إلى مراجعة

ناقش مجلس الشورى أمس (الأربعاء)، مشروع اللائحة التنظيمية لدور الأحداث، بعدما أجرت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب تعديلات صياغية وتنظيمية على مواد مشروع اللائحة، ويتكون مشروع اللائحة من 35 مادة، تهدف إلى «التأكد من الاختصاصات والترتيبات التي تخص استلام الحدث، وما يترتب على استلامه والإجراءات التي تقوم بها الدار بعد استلامه، وكذلك التأكد من الالتزامات التي تقوم بها الدار لتكون مكاناً مناسباً للتحقيق مع الحدث ومحاكمته والعيش فيه، وكل ما يتعلق بذلك من برامج وأنشطة وضوابط تسليمه بعد انتهاء إقامته في الدار.«

وقالت الدكتورة نورة المري: «إن اللائحة مازالت بحاجة إلى مراجعة وتعديل بعض المواد، لتنسجم مع نظام الأحداث، ومنها مايتعلق في التوقيف والمحاكمة»، مبينة أن اللائحة «لم تفرق بين الحدث الموقوف والحدث المودع، فالمادة السادسة ذكرت أن على الدار أن تهيئ مكانا للمحاكمة، وهو ليس من اختصاص الدار، وإنما من مهام المحكمة.«

وأشارت إلى أن اللائحة ركزت على «المكتبة العلمية والثقافية والكتب والمحاضرات التوعوية والقنوات الفضائية ذات الأثر الحميد في إعادة تأهيل الحدث»، فيما غاب عن من وضع هذه الفقرات أن الحدث الذي يقل عمره عن 18 عاما، وفِي هذا العصر تحديداً ليس بحاجة إلى هذه النوعية من التوعية التي قد تنفره من الكتب أكثر ما تعيد تكوين الشخصية السوية التي تستدعي مراعاة المرحلة العمرية والنفسية له، وهذه المرحلة بحسب إجماع المختصين، تميل إلى التعلم بالاستمتاع، وإلى التوجيه غير المباشر باستخدام القصص مثلاً، والشخصية القدوة المشابهة للظروف التي مروا بها، واستطاعوا أن يتغلبوا عليها ليصبحوا أشخاصاً صالحين.«

وحملت اللائحة، دور الأحداث مسؤولية اتخاذ اللازم إذا أتم الحدث 18 عاماً، ومازال عليه محكومية لم ينته منها، وقالت المري: «هذا ليس من مسؤولية الدور، والنظام كان واضحاً في هذه الجزئية تحديداً، وذكر أنه إذا أتم الحدث 18 عاما يُحول إلى السجن لإكمال محكوميته، فبدلاً من أن تفسر اللائحة النظام لجأنا إلى العكس لتفسير اللائحة من طريق النظام.«

وحول الحدث الموقوف، ذكرت أن «اللائحة تعاملت معه كما تتعامل مع الحدث المودع، ولم تفرق في الإجراءات المتبعة مع كلا منهما»، مضيفة: «كان بالإمكان التفريق بين الإجراءات المتخذة مع الموقوف والمودع.«
وذكرت اللائحة أن على الوزير أن يصدر لائحة بالتنسيق مع هيئة حقوق الإنسان، للتعامل مع سلوكيات الحدث وواجباته وحقوقه والمحظورات عليه، وهي بذلك تقر بأن اللائحة مازالت بحاجة إلى المزيد من المواد التي توضح هذا الجانب الإنساني. وطرحت تساؤلات حول سبب عدم تغطية هذا الجانب في هذه اللائحة خصوصاً أنها أوردت واجبات ومحظورات داخلها.
وأضافت المري أن «اللائحة مازالت بحاجة إلى المزيد من المراجعة والدراسة حتى تغطي الجوانب التي أشار لها نظام الأحداث بشكل دقيق وفعال»، مؤكدة ضرورة توضيح جميع واجبات وحقوق الأحداث داخل هذه اللائحة مع توضيح للإجراءات الجزائية حتى تصبح اللائحة مكتملة مضموناً، ومنسجمة مع النظام.
بدوره، طالب العضو الدكتور هادي المقبل، اللجنة بزيارة ميدانية لإحدى دور الاحداث والاطلاع على الأوضاع فيها، داعياً إلى تصنيف أعمار الأطفال، ويراعى التوافق العمري بينهم، وطالب بإضافة بند أحقية الطفل بمقابلة ذويه ومحاميه، وإنشاء سجل طبي لكل طفل خلال أسبوع من دخوله الدار، يثبت فيه خلوه من المواد المخدرة، وكذلك سجل نفسي واجتماعي للطفل، لمراقبة حاله كاملة.
من جهته، تساءل الدكتور محمد المزيد: «كيف تطلب اللجنة إنشاء صالات رياضية وأماكن بيع ومدارس داخل الدار وغالبية مباني الدور مستأجرة، ولا يمكن تطبيق ذلك؟»

«المحاكم العمالية» تفعل إيقاع الغرامات المالية للمتأخرين في دفع الرواتب

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1731925

كشفت وزارة العدل عن بد تفعيل المحاكم العمالية إيقاع غرامات للمتأخرين في دفع الرواتب على كل من ماطل في أداء حق العامل ودفع أجره في الوقت المحدد.
وأشارت العدل في تغريده عبر حسابها في تويتر إلى أن المادة 94 من نظام العمل نصت على «إذا ثبت لدى المحكمة أن المدعى عليه لم يدفع للعامل لديه الأجر في الوقت المستحق مماطلة ودون أي مسوغ أو مبرر مشروع أوقعت عليه غرامات مالية بما لا يتجاوز ضعف الأجر«
وأوضحت الوزارة إلى أن الأثر الناتج عن تفعيل المادة، يحد من تأخر أصحاب العمل في دفع حقوق العاملين، وتقليص تدفق القضايا والمنازعات المتعلقة بالأجور، وتفعيل دور الوسائل البديلة في تسوية المنازعات، وتوفير بيئة عمل آمنة.

المنيف لـ "المدينة" : لدينا نظام خاص للحماية من العنف ضد المرأة

رهف صغيرة غرر بها.. وكندا استقبلتها كمهاجرة وليس إنسانياً

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609778

ابتهاج منياوي - جدة

نفت د.مها المنيف، المدير التنفيذي ومؤسسة برنامج الأمان الأسري الوطني في تعليقها على قضية رهف أن تكون للرغبة الشخصية بالهجرة علاقة بموضوع الولاية أو التعنيف.. لأن خيارات مناهضة الولاية أو التعنيف كثيرة والهجرة آخرها وأسوأها.. وقالت إن استخدام رهف لموضوع الولاية والتعنيف كان للحصول على حق الهجرة فقط، وقد ذكرت معلومات خاطئة، وهنا نضع الإيضاحات التالية.

نظام مكافحة العنف ضد المرأة

العنف ضد المرأة وكثير من الدول تفتقر لنظام متخصص في هذا المجال ومنها كندا، هذا النظام صدر عام ٢٠١٣ ويجرم العنف ضد المرأة.

بناء على هذا النظام وضعت المملكة خدمات للنساء المعنفات منها خط تبليغ ١٩١٩ يعمل ٢٤ ساعة ودور إيواء ومراكز استماع وتدخُّل لحماية المرأة.

تحاول المراكز ودور الإيواء إصلاح ذات البين بوسائل اجتماعية ونفسية عدة أحدها هو طلب توقيع المعتدي على تعهد بعدم التعدي على الضحية وبحال التكرار يتم تطبيق النظام عليه بالسجن والغرامة.

بناء على إحصائيات ٢٠١٧ فإن ٦٠-٧٠ ٪ من بلاغات العنف ضد المرأة الواردة إلى ١٩١٩ والتي تم التدخل بها من قبل مراكز الحماية ودور الإيواء قد تم حل المشكلة بين الأفراد المتنازعة ومن بين هذه الحلول وليس حصريًا هو توقيع التعهد.

تبقى ٣٠٪ من البلاغات يستمر العنف فيها، إما لمشكلة اضطرابات بالمعتدي أو الضحية أو لمشكلات قبلية إلخ.

هذه النسبة تعتبر من النسب الجيدة في العالم لصعوبة حل المنازعات الأسرية لما يحكمها من أمور عدة كوجود الأطفال والقبلية واعتماد بعض النساء اقتصاديا على الرجل.. الخ.

العنف ضد المرأة آفة عالمية تشتكي منها جميع الدول.. الدول التي عملت على هذا الملف من بدايات القرن الماضي ما زالت تعاني منه. وجود قانون وخدمات للمرأة تقلل من حدة العنف وتحمي المستضعفين، لكن لا تستطيع القضاء عليه.

هروب النساء أو الهجرة هو أسوأ الحلول والدراسات تؤكد ذلك لكن التبليغ عن العنف والمتابعة مع الجهات المختصة وتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا هو الحل الأمثل.

»العدل«: 7 سندات لتطبيق التنفيذ الجبري للحقوق

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609783

أمين رزق – جدة
أكدت وزارة العدل عدم جواز التنفيذ الجبري، إلا بسند تنفيذي لحق محدد المقدار حال الأداء.. وأشارت إلى أن أبرز 7 سندات تنفيذية، هي: الأحكام، والقرارات والأوامر الصادرة من المحاكم، وأحكام المحكمين المذيلة بأوامر التنفيذ؛ وفقًا للنظام، ومحاضر الصلح الصادرة من الجهات المخولة بذلك، والأوراق التجارية. كما تشمل العقود والمحررات الموثقة الأحكام والأوامر القضائية، والأوراق العادية، التي يقر باستحقاق محتواها كليًا أوجزئيًا، والعقود والأوراق، التي لها قوة سند التنفيذ بموجب النظام.

أطباء سعوديون على رصيف البطالة!..

وزارة الصحة: يرفضون العمل خارج مناطقهم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609777

أحمد الجهني - جدة
على الرغم من الطفرة الكبيرة في افتتاح الكليات الطبية والصحية إلا أن نسبة توطين الأطباء في القطاع لازالت في مستوى 27-30% على أقصى تقدير فيما تشير هيئة التخصصات الصحية إلى وجود أكثر من 6 آلاف طبيب يبحثون عن عمل، وفي حين يرى البعض أن مشكلة الإحجام عن العمل في القطاع الخاص ترجع بالدرجة الأولى إلى الرواتب، تُحمِّل وزارة الصحة الإطباء المسؤولية الكاملة عن ذلك بدعوى عدم رغبتهم في العمل خارج المناطق التى يقيمون بها، ويتساءل كثيرون عن جدوى التوسع الكبير في افتتاح هذه الكليات طالما لم تدفع باتجاه دعم التوطين في هذا المجال الحيوي في ظل شكاوى من تكدس العيادات، وضعف أداء بعض الأطباء الوافدين، وقد حدا ذلك بالبعض للمطالبة مؤخرًا بالتريث في القبول بالأقسام الطبية طالما ستظل البطالة قائمة بين الخريجين، لاسيما وأن كلفة الدراسة بالتخصصات العملية مرتفعة.

ليموزين واكسسوارات

في البداية تقول د. هنادي عبدالله - طبية أسنان عاطلة - منذ عامين كان التخصص والمؤهل الذي أحمله عقبة في الحصول على وظيفة بعيدًا عن تخصصي فعند التقدم إلى أي جهة للعمل وبمجرد الاطلاع على السيرة الذاتية تتغير الملامح من مسؤولي الجهة التشغيلية بحجة أنها طبيبة فهل تقبل العمل بمحل تجاري »للأكسسوارت» أو الملابس النسائية، لذلك بحثت عن حلول أخرى باستبعاد «وثيقة الطب» وهنا الخبرة عقبة أخرى رغم أنه ليس مقبولاً في داخلي العمل في تخصص غير «الطب» إلا أنه ومع ذلك لم تنجح المحاولات.
أما الدكتور وديع إبراهيم - طبيب عاطل - اختصر قصته بقوله: «وضعت شهادة الطب في أحد الأدراج وعملت «كابتن» في إحدى شركات الأجرة»، وأردف: «مؤلم ومؤسف عندما أتذكر سنوات أهدرت مليئة بالأمل ولكن الانتظار والأمل سيد

الموقف.
وقالت د. ريناد الغامدي - طبية أسنان - لم تجد بدًا من الخروج من وحل البطالة بعد سنوات عديدة قضتها تعلمًا وتأهيلاً في مجال طب الأسنان إلا التوجه للقطاع الخاص والذي كنت أظنه يحقق الرغبة والأمنية في مزاولة هذه المهنة الإنسانية والمهمة مع تحقيق الطموح والأمنية كاتساب خبرة وزيادة مهارة ومردود مادي يفي لمتطلبات الحياة.. إلا أن العقبات من الصعب تجاوزها والاشتراطات تنطبق على «السعوديين» فقط، فالعمل يستمر إلى 9 ساعات يوميًا خلال الأسبوع مع إجازة يوم واحد فقط والمرتب المادي 4000 ريال شهري.. كل ذلك سلمنا به ورضينا إلا أن اشتراطًا جديدًا طرأ لضمان الاستمرار وهو ضرورة التسويق للمستشفى الخاص، وذلك بإحضار مرضى ومراجعين وعد ذلك شرطًا للحصول على »المرتب المتدني» من الأساس.. والغريب في الأمر أن هذه الاشتراطات لا تطبق على الجميع، بينما في «القطاع الخاص» يمنح الوافد نسبًا على المراجعين وميزات أخرى متعددة، والمثير للدهشة أننا في ظل عدم مطالبتنا بها نواجه بوضع العراقيل والشروط التعجيزية المحبطة.

زقزوق: تدني رواتب القطاع الخاص وراء الأزمة

يقول دكتور حازم زقزوق - رئيس لجنة المستشفيات بغرفة جدة التجارية والمدير التنفيذي لمجموعة الأندلسية الطبية : إن القطاع الصحي الخاص غير قادرعلى التوطين بسبب المشكلات الهيكلية التي يواجهها والتي تتمثل في تدني أسعار الخدمات التي تفرضها شركات التأمين، والنتيجة تدني المرتبات بينما يطمح الخريجون السعوديون إلى رواتب مجزية مماثلة لما يقدم في القطاع الحكومي وهو أمر مشروع لهم، واستبعد د.زقزوق أن يكون مستوى التأهيل العلمي للخريجين عائقًا أمام توظيفهم، مشيرًا إلى أن هيئة التخصصات الصحية أطلقت برامج ودبلومات تدريبية لأطباء الأسنان لرفع مستوى تأهيلهم مؤخرًا، ولفت إلى أن الأمل معقود حاليًا على مجلس الضمان الصحى والمجلس الصحي السعودي في النظر إلى مشكلات الأسعار وعدالة العلاقة بين أطراف المعادلة لتحقيق معدلات أعلى في التوطين.

لمياء: 90% من أطباء الأسنان وافدون بدون تأهيل مناسب

وضحت د.لمياء البراهيم -استشارية الجودة وسلامة المرضى- أنه في عام 1426هـ عندما بدأ برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث كانت هناك حاجة ماسة لتوطين الوظائف الصحية لتوائم حاجة السكان الذين كان عددهم حينها 23 مليون نسمة ليصل في عام 1438هـ إلى 32.5 مليون نسمة، وواكب ذلك طفرة في زيادة عدد أطباء الأسنان من 4975 إلى 15625 طبيبًا في عام 1438هـ، بمعدل ارتفاع من 2.14إلى 4.8 طبيب لكل 10000 نسمة.
وما زالت 28 كلية تخرج ما يزيد عن 1300 طبيب سنويًا، وأشارت إلى أنه من ناحية الأرقام يمكن القول بوجود اكتفاء ينعكس على مؤشرات صحة الفم والأسنان، ولكن يبقى السؤال عن سر قوائم الانتظار لعلاج الحالات العادية والمتخصصة، وفي السياق ذاته نجد 90% من عدد الأطباء في عيادات الأسنان الخاصة من الوافدين، وكثير منهم يزاول مهنته بتخصصات دقيقة أو تجميلية بدون تأهيل مناسب.
ولفتت إلى إعلان ترتيبات جديدة لتوطين وظائف طب الأسنان في بداية العام الماضي ولكن التطبيق على أرض الواقع يواجه العديد من الصعوبات منها ضعف الرواتب المعروضة، وفرض عمولة للطبيب على حسب عدد المرضى الذين يعالجهم، وطلب العديد من المراكز الطبية وجود خبرة مع أن الغالبية خريجون جدد، فضلاً عن أن من يتولى مسؤولية اختيار المتقدم على الوظيفة وافدون في الأغلب ستتعارض مصالحهم مع التوطين، وأكدت أن الضغوط التي يعاني منها الطبيب في القطاع الخاص ترجع إلى التركيز على الربحية مقارنة بالجودة والتخصص، وشددت على أن التدخل الحكومي ضرورة لتعديل ظروف التوطين لهذا التخصص ومواجهة التحديات، ومنها تحسين رواتبهم، واشتراط السعودة على مسؤولي التوظيف، وفتح مجال العمل الخاص في الفترة المسائية بعيادات الأسنان الحكومية.

عبير: تكدس في العيادات وبطالة بين الأطباء

أكدت عبير سعيد الوكيل أخصائية موارد بشرية أن المستشفيات الحكومية على وجه الخصوص تستقبل في اليوم آلاف المرضى، وأمام عيادة الطبيب الواحد قد نجد في الانتظار ما يقارب 100 مريض أو أكثر في الفترة الصباحية مشيرة إلى أن ذلك يمثل عائقًا أمام التنظيم والإنجاز وهدرًا لطاقة الطبيب والمريض على حد سواء، مشيرة أنه وفقًا لآخر الإحصائيات فإن عدد الأطباء السعوديين العاطلين عن العمل خلال عام 2018 والمقدر بـ6 آلاف طبيب يطرح سؤالاً عن الوضع بعد سنوات في ظل غياب أي حلول جذرية. وأشارت إلى أن الاهتمام بالكادر الصحي سواء بتوظيفه أو تدريبه من أهم مهام الوزارة ولا تبرير لوجود عاطلين، لأنه لا يوجد طبيب لا يرغب بمزاولة مهنته، مقترحة توفير وظائف تعاقد منتهية بالتثبيت بعد تجاوز الطبيب فترة معينة من الخدمة، وأكدت على ضرورة وجود إحصائية شاملة لجميع المستشفيات التي تعاني من نقص الكادر الطبي، وتكثيف الدورات التدريبية للأطباء حديثي التخرج للوصول إلى التأهيل اللازم وفتح منصة استشارية يعمل بها أطباء عاطلون عن العمل عبر الإنترنت أو تطبيقات الهواتف الذكية.

الصحة: نعاني عجزًا.. والسعوديون يرفضون العمل بعيدًا عن مناطقهم

وقد عزت وزارة الصحة أسباب البطالة بين الأطباء السعوديين لظروفهم الاجتماعية التي تحتم عليهم العمل في مناطقهم، وأضافت في رد على استفسار لـ»المدينة «حول استمرار الأطباء الوافدون بينما يوجد آلاف من الخريجين السعوديين بلا عمل في تخصصات نادرة، أن الحاجة قائمة للأطباء والممارسين الصحيين بشكل عام، ولفتت إلى وجود نقص في كافة التخصصات الطبية باستثناء «طب الأسنان العام» مع الاحتياج إلى التخصصات الدقيقة في التخصص نفسه، ووفقًا للإحصائيات، فإن إجمالي عدد الأطباء بمستشفيات المملكة بلغ 89675 طبيبًا، منهم 23979 سعوديًا، بنسبة 26.7%، موزعين على 274 مستشفى في 20 منطقة إدارية.

هيئة التخصصات:

6آلاف طبيب يبحثون عن عمل

كشفت دراسة حديثة أجرتها مؤخرًا الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، عن واقع القوى العاملة الصحية خلال 10 سنوات، في الفترة من 2018 إلى 2027، أن عدد الأطباء السعوديين الباحثين عن عمل حاليًا في القطاعين الحكومي والخاص يقدّر بحوالى 6 آلاف، وذلك من واقع بيانات «جدارة» ووزارة العمل، وأبرزت الدراسة أهمية رفع عدد الأطباء السعوديين إلى 51 ألفًا في نهاية مدة الدراسة مقابل 25 ألفًا في الوقت الراهن، متطلعة إلى تراجع أعداد الوافدين من 68 ألفًا حاليًا إلى 34 ألفًا في نفس الفترة.

وأشارت إلى احتضان المملكة 37 كلية للطب البشري، 8 منها خاصة، فيما بلغ عدد الدارسين حوالى 26 ألفًا، بينهم 11 ألفًا من الإناث، ولفتت إلى وجود 8 كليات لم تخرج طلابًا في الطب بعد، وتوقعت الدراسة تخرج 3210 طلاب وطالبات خلال العام الحالي، يرتفع عددهم إلى 4868 خلال 5 أعوام، فيما يبلغ عدد طلبة الطب المتوقع أن تنتهي دراستهم في الخارج خلال 5 سنوات حوالى 2533 طالبًا.

أبرز توصيات مؤتمر «واقع القوى الصحية السعودية العاملة خلال السنوات العشر المقبلة:«

إيقاف افتتاح كليات طب بشري وطب أسنان وصيدلة حتى عام 2030م

قصر الابتعاث الخارجي على الدراسات العليا

تقليص المقبولين داخليًا في تخصصي بكالوريوس طب الأسنان والصيدلة بنسبة 50% حتى عام 2022م

تقنين منح تأشيرات طبيب وصيدلي عام للمنشآت الصحية الخاصة

الاستمرار في إيقاف منح تأشيرة طبيب أسنان عام

زيادة القبول والابتعاث داخليًا وخارجيًا تدريجيًا في شهادات التخصص للدراسات العليا

إضافة التقييم الإكلينيكي كشرط للترخيص المهني في الطب البشري والأسنان والصيدلة والتمريض

منح خريجي التمريض ممن فشلوا في اجتياز اختبار الترخيص المهني درجة فني تمريض

السماح للصيدلانيات السعوديات بالعمل في الصيدليات المجتمعية الملحقة بالمنشآت أوالمجمعات التجارية

دراسة إقرار نظام الدوام المرن والعمل الجزئي بالوظائف الصحية

إقرار بدل طبيعة عمل لجذب التمريض للعمل في أقسام العناية الحرجة والطوارئ

«الصحة»: يحق لـ"الحامل" التوقيع والموافقة حال الولادة.. ولا يلزم توقيع ولي الأمر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1699408

»عكاظ» (النشر الإلكتروني)
أكدت وزارة الصحة أنه يحق للحامل التوقيع والموافقة عند أي إجراء يخصها حال الولادة، ولا يلزم توقيع ولي الأمر.
وأضافت الوزارة عبر حسابها في «تويتر» اليوم (الأربعاء) أنه يحق أيضا للحامل معرفة حالة الحمل إن وجد والعمر الحملي والتاريخ المتوقع للولادة، وكذلك معرفة الطريقة المتوقعة للولادة (طبيعية، قيصرية، طرق مساعدة.(
وأشارت إلى أن من ضمن حقوقها ألا يتم قص العجان عند الولادة إلا للضرورة وبعد موافقتها الشفهية والاطلاع على المعلومات والخيارات المتاحة لها، واختيار تفاصيل ولادتها الطبيعية مثل خطة الولادة، الولادة الفريزية وغيرها من مجموعة كاملة من الخيارات المتاحة.
وتابعت الصحة أنه يحق للحامل وجود مرافق خلال الولادة سواء من أفراد الأسرة أو الصديقات إذا كان تجهيز غرفة الولادة يسمح بهذا ولم يكن في وجوده تعدٍ على خصوصية الآخرين ممن هم في وضع الولادة، وكذلك يحق لها حرية الحركة أثناء المخاض، وتشجيع الوضعيات المستقيمة، ما لم تلزم حالتها الصحية أو حالة جنينها غير ذلك، إضافة إلى أنه من حق الحامل الحصول على الدعم الاجتماعي والعاطفي والجسدي المستمر أثناء المخاض والولادة من مقدمي الرعاية وحفظ كرامتها في بيئة آمنة لا تهديد فيها.

جامعة أميركية تطلع على جهود المملكة بحماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=357901&CategoryID=5

الرياض: الوطن 2019-01-16 11:38 PM
استقبلت هيئة حقوق الإنسان، في مقرها الرئيس بالرياض أمس، وفدا من طلاب الدراسات العليا في كلية الدراسات الدولية بجامعة جونز هوبكنز الأميركية، وكان في استقبالهم رئيس الهيئة الدكتور بندر محمد العيبان، وعدد من أعضاء وعضوات مجلس الهيئة.
واستعرض العيبان أمام الوفد جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مبينا أن الجهود الوطنية في هذا الإطار انطلقت من التزام المملكة بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية التي دعت إلى حفظ حياة الإنسان وحقوقه، واتخذت المملكة في هذا الإطار إجراءات تشريعية وتنظيمية عدة لَبّت ما جاءت به الشريعة، وراعت هذه الإجراءات متطلبات وبنود الاتفاقيات الدولية التي أصبحت المملكة طرفا فيها .
كما منحت الدولة أولوية قصوى لحقوق الإنسان، وذلك خلال النظام الأساسي للحكم عبر مادته الـ«26» التي تنص على (تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية)، إضافة إلى الأنظمة الأخرى المتعددة ذات الصلة بحقوق

الإنسان.
وقال العيبان، إن «حقوق الإنسان حظيت برعاية خاصة منذ توحيد المملكة، وتحرص الدولة على أن تجعل حمايتها وتعزيزها منهجا ثابتا في جميع تدابيرها المتخذة، ومرتكزا في خططها التنموية المتتالية، وقد تُرجم هذا الحرص ببناء إطار نظامي ومؤسسي قوي، يحمي ويعزز حقوق الإنسان دون تمييز.«
وتم خلال الزيارة تقديم عرض مرئي، اطلع خلاله الوفد على جهود المملكة والهيئة في مجال حقوق الإنسان، واستمع لشرح عن أقسام الهيئة وعملها ومهامها واختصاصاتها، وجهودها في خدمة الفرد والمجتمع.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المؤهلات والبحث عن وظيفة مناسبة ° 1 من 2«

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م *
http://www.aleqt.com/2019/01/17/article_1525421.html

خوان مانويل مورينو

أدى تدني جودة أنظمة التعليم والتدريب، وعدم ملاءمتها لسوق العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن اعتبرها أرباب العمل خصوصا عقبة، أكثر منها وسيلة، للحصول على وظائف جيدة.
وفي مناقشات أجريت أخيرا، أبدى أرباب العمل ميلا نحو توظيف الشباب من غير الحاصلين على درجة علمية ممن لم يتخرجوا في التعليم الثانوي الفني، الذي يعتبر نظاما متدني المستوى، لم يتم إصلاحه، ويقترن بوضوح بالفشل الدراسي . وهذا التفضيل يُعتبر من أعراض المشكلة المزمنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتمثلة في تدني المهارات، وهو ما أدى إلى التباطؤ الشديد في الانتقال من التعليم إلى العمل، وزيادة معدلات البطالة بين الشباب، وارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين في بعض البلدان.
وهكذا، ورغم كل التقدم الذي أحرز على صعيد زيادة معدلات الحصول على التعليم، واستكمال مراحله الثانوية والعليا، ما زال الخريجون في المنطقة يواجهون مصاعب في الحصول على وظيفة. واليوم بات شباب المنطقة أمام محنة مزدوجة؛ إذ يزيد التسرب من التعليم الثانوي أو عدم إتمامه من مخاطر البقاء بشكل دائم خارج سوق العمل، في حين لا يشكل الحصول على الشهادة الثانوية أو حتى التعليم العالي ضمانة للحصول على أي وظيفة .
ويلقي هذا بمزيد من الضغوط على أنظمة التعليم والتدريب؛ إذ من الواضح أن التقدم الذي أحرز في معدلات الحصول على التعليم وإتمام مراحله لم يكن كافيا، كما أدى في نهاية المطاف إلى تقويض القيمة المتصورة للتعليم والتدريب في عيون الطلاب والأسر وأرباب العمل.
إذن؛ ما الحل؟ هل الأمر يتعلق فقط بإضافة مزيد من التعليم، أو تحسين جودته، أو أنه يتعلق بتقليص التعليم "العالي" وزيادة التدريب "ربط المهارات بمتطلبات العمل"، أو أنه يرتبط بنوع مختلف من التعليم والتدريب الذي يركز على مهارات أخرى بخلاف المهارات المعرفية، أم أنه كل ما سبق؟
أصبحت هذه الأسئلة مهمة في المناقشات العامة حول التعليم في المنطقة. وبعض التركيز على التفاوت الهيكلي الواضح يحمل أنظمة التعليم والتدريب، خاصة على مستوى التعليم والتدريب المهني والتعليم العالي، المسؤولية عن الإخفاق في تزويد الخريجين بالمهارات والقدرات المناسبة. ويرى آخرون أن المشكلة تكمن في زيادة المعروض من المهارات على المطلوب منها أي الإفراط في التعليم، ويزعمون أن هناك وفرة في خريجي المدارس الثانوية والتعليم العالي تفوق قدرة سوق العمل على استيعابهم. ويذهب هذا الرأي إلى أن أنظمة التعليم والتدريب أفرطت في السعي إلى إتاحة الحصول على مستويات ما بعد التعليم الأساسي وإيجاد طلب عليها، وهي نقطة خطيرة لمستقبل تطوير التعليم في المنطقة.
ولهذا يمكن النظر إلى المشكلة من زوايا مختلفة: فهل يعود هذا إلى أن الشباب في المنطقة أكثر تعليما وأقل تدريبا، أم أنهم أكثر تدريبا وأقل تعليما؟ أم أنهم بالأحرى مؤهلون أكثر مما ينبغي "من حيث مستوى الشهادة العلمية التي يحملونها"، لكنهم أقل مهارة "من حيث ملاءمة المهارات التي اكتسبوها لاحتياجات السوق"، أم أن المسألة ببساطة تتعلق بنقص الوظائف؟

ربما ينطوي الأمر على كل ما سبق، وربما نرى جيدا أن ثمة مجموعات من الطلاب والخريجين في المنطقة يندرجون تحت هذه الفئات... يتبع.

هل فشلت حملة إسقاط الولاية؟

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1699475

أريج الجهني

طرحت في المقال السابق «مؤامرة هروب الفتيات» قضية رهف وكيف تفاقمت هذه القضية في أقل من 48 ساعة، وكيف استبشرت بها وسائل الإعلام وكأنها فتح جديد، رغم صعوبة ما حصل سواء للفتاة نفسها أو للمجتمع بين جيل جديد لا تعلم لغته واهتماماته، وبين الأهالي والآباء الذين أقلقهم أن يروا أطفالهم يكسرون طوق الأسرة ليخرجوا لعالم مظلم ومجهول دون حماية.

تساءلت في المقال المشار إليه أعلاه «هل الهروب مؤامرة خارجية أم شأن عائلي»، ووجدت من خلال تصويت طرحته للقراء أن أكثر من 40% يعتقدون بأنه مؤامرة خارجية، وبقية النسب توزعت بين الشأن العائلي أو اعتباره حالة فردية، وحتى نكون أكثر مصداقية مع أنفسنا بالتأكيد توجد مؤامرات خارجية وأعداء هذا الوطن لا ينفكون عن الترصد لكل ما يخص أمنه واستقراره وأهم ركيزة في أمان أي مجتمع هي الأسرة، لكن بالمقابل هل نحن كمجتمع منفتحون لمناقشة قضايانا المجتمعية بحس أكثر شفافية؟

لا جديد هنا عندما نقول كيف أثرت وسائل تواصل التواصل الاجتماعي على حياتنا، هذا أمر أصبح من المسلمات علينا أن نتفق على هذا، لكن هل نحن فعلاً قريبون من لغة الجيل القادم؟ قد نستخدم جميعنا أدوات التواصل ذاتها لكن اللغة بيننا مفقودة، هاشتاق «إسقاط الولاية»، لعله من أكثر الهاشتاقات جدلاً في تاريخ تويتر بالنسبة للسعوديين والمهتمين بالشأن السعودي.

السؤال »هل فشلت حملة إسقاط الولاية؟»، لا أحد يعلم! فهذه الحملة حملت أطواراً عدة وأسماء مختلفة وعديدة لعل أغلبها للآن أسماء ومعرفات مجهولة، لكن هل بالفعل كانت مطالبهم غير مسؤولة أم أن لديهم الحق في بعضها أو مجملها؟ هل استمرار هذه الحملة جاء لإيمان حقيقي من أصحابها بقيمتها، أم أنها موجة لا تختلف في تطرف بعض نصوصها عن الخطابات الصحوية في حقبة من الزمن بلغتها الحادة والعنيفة والإقصائية لكل من لا يتفق معها؟

قبل أن أكمل تحليلي لهذه الحملة، من المهم القول بأنها بشكل أو بآخر ساهمت في رفع الوعي بشكل ملحوظ بقضايا المرأة وقدمت معلومات كثيرة ومتنوعة للمتلقي بجانب الحس الناقد الفكاهي الذي تميز بالسخرية من أفكار مغلوطة عن النساء، وأظهرت هذه الحملة فتيات مجتهدات أثبتن جدارتهن وقدرتهن في النقاش بعقلانية ورقي وقدمن أفكاراً مقدرة في تحسين حياة النساء، لكن أين كان الخلل الذي حدث وجعل البعض يطلق عبارات نابية ضد الحملة ومؤيدها كتسميتهم بمسميات مبتذلة؟ وهل أثرت هذه الحركة بشكل مباشر أو غير مباشر على الصورة الذهنية للفكر النسوي؟

بكل حال هي أظهرت احتقاناً شعبياً واسعاً ضد مفهوم النسوية، مما يجعلنا نفهم وجوم البعض من الباحثات من تسميتهم بالنسويات (سبق أشرت لهذا في مقال سابق.(

إن الخلل الرئيسي في هذه الحملة من ناحية تحليلية هو اللغة! نعم اللغة فالعبارة التي وضعت لهذه الحملة أو الحركة »إسقاط الولاية» جعلت الملف يقع ضمن قائمة المشبوهات، وبالتالي يصعب معالجته أو حتى تبني أفكاره بشكل معلن، بل الكثير حسب ما قرأت انسحبن من الحملة، فقط لتجنب الشبهة، وهذا أمر مفهوم من ناحية منطقية، فلا أحد يريد أن يخسر مكتسباته بسبب مفردة «إسقاط الولاية» مثل هذه المفردة تقفز على ثقافة مجتمع نتربى فيه بداخل أسر ممتدة (الجد والجدة

والأخوال والأعمام (فتجعل البعض يرتاب من هذه الفكرة ومن ورائها.
نعم هذه تركيبة مجتمعنا في الحقيقة التي نحبها ونعتز بها، مفردة كإسقاط مفردة حادة وغير واقعية، كان من الأسلم على الأقل في بدايتها أن تستبدل بمفردة أكثر عملية وتهذيباً، كالنهوض بالفتيات أو معا للتمكين، وغير ذلك وكلمة الولاية أيضا كفيلة باستفزاز الأسرة، والولاية الحقيقية التي يفهمها السعوديون هي ولاية الحب والتقدير والاحترام، هل رأيتم ما مدى خطورة اللغة؟ فكلمة واحدة قد تجعلك تربح الحرب أو تنهزم.
بكل حال حققت هذه الحملة مكتسبات مختلفة ومن المعيب الانتقاص من هذا، بل ليس بالضرورة أن تكون وفق ما اعتدناه التنوع والاختلاف دليل صحة وتعافٍ من «العمى الفكري»، لكن تعقيباً على هذا الخلل اللغوي لعله هو ما يؤكد وجود أيدٍ خفية عبثت بجزء من هذه الحملة، وغالباً جهات لا تدرك ذهنية المواطن السعودي الذي قد يرى في أسرته كل الوجود، كما أن اعتقاد بعض الجهات الخارجية أنهم يستطيعون الضغط أو العبث مع الوطن من خلال هذه القضايا الداخلية اعتقاد طفولي وغير ناضج، فالإصلاحات المجتمعية انطلقت برعاية قادة الوطن عبر التاريخ، ارجعوا لتعلموا أن تعليم الفتيات تم فرضه في مجتمع غير متقبل في حينها، الاستهتار ومحاولة النيل من مكتسبات المرأة السعودية في الوقت الحالي رهان خاسر، ومحاولة التسريع لبعض القرارات قد يكون مفهوماً وله ضرورته لكن سياسة لي الذراع وتضليل العالم مرفوض، والأخطر استعداء الصحافة الأجنبية والعالم على وطنك.
عبثت الصحوة كثيراً في حياة النساء؛ لهذا أنا لا ألوم هنا الفتيات على الإطلاق في أي مواقف صدرت وكانت متطرفة «كما يراها البعض» أو كما أفرز هذا الكبت عبثية ولا مسؤولية، بجانب عبث الإخوان في حقبة من الزمن في تمييع الهوية السعودية وهوية الإنسان السعودي، على الفتاة الآن أن تعي هويتها كفتاة مستقلة وكفتاة سعودية وكفتاة منتجة أنتِ ثروة وذات قيمة، لا تهيني نفسك وكرامتك وكرامة وطنك بالجهل والتبعية، خلق تيارات نسوية متعددة وتيارات فكرية معتدلة هو المؤشر الحقيقي للنضج الاجتماعي من خلال عمل مهني متميز وجمعيات تتواءم مع رؤية الدولة 2030، قد لا يعول البعض كثيراً على الوعي، لكن أنا على ثقة أن الفتاة السعودية هي التي ستقود المشهد المجتمعي محلياً وعالمياً.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الحياة الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م http://www.alhayat.com/article/4618830
	المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م http://www.aleqt.com/2019/01/17/article_1525496.html